ماذا يفعل مقتدى الصدر بفوزه الآن

ص3

أردم باتابوتيان
لبناني جديد على منصة الأكاديمية السويدية

ص12

عرب داعش وصلوا أفريقيا: موسم تصفيات القيادات

ص7

العرب

www.alarab.co.uk
أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
الخميس 2021/10/21
14 ربيع الأول 1443
السنة 44 العدد 12216
Thursday 21/10/2021
44th Year, Issue 12216

ضغوط أعضاء مجلس الأمة الكويتي تفضي إلى عفو أميري عن نواب المعارضة

حل من جانب واحد نجاحه مرتبط بتعهدات واضحة من النواب

الكويت – قالت أوساط سياسية كويتية إن العفو عن بعض النواب الذي يستعد أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح لإصداره يظهر حجم الضغوط التي مارسها أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) على السلطة في البلاد؛ ما دفعها إلى البحث عن حل من جانب واحد ومحاولة استرضاء جميع النواب المتهمين في قضايا سياسية، بقطع النظر عن الجرائم التي حوكموا بسببها، وبغض النظر أيضا عما إذا كانوا موجودين داخل الكويت أم خارجها.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن النواب المعنيين بالعفو، وكذلك المتضامنين معهم، لم يقدموا أي تنازلات أو تعهدات في مقابل العفو، وأن بعض النواب المشمولين بالقرار الأميري اكتفوا بكلام عام عن المصالحة الوطنية ووحدة الكويت، ولم يقدموا اعتذارا عما قاموا به. كما لم يشر أيٌّ منهم إلى أي التزام من أي نوع بشأن العلاقة مع الحكومة والالتزام بالتهدئة بدل التصعيد الذي طبع العلاقة بين الطرفين خلال السنوات الأخيرة.

وسبق أن رفضت المعارضة في مقابل الوعد بالعفو الأميري أي محاولة لتحصين رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد من المساءلة في البرلمان وتأجيل الاستجوابات المقدمة ضده، وهو ما كانت الحكومة تأمل في الحصول عليه مقابل العفو المنتظر عن النواب المحكومين الموجودين في لندن وتركيا، والنواب السابقين والناشطين المحكومين في قضية اقتحام المجلس، والمحكومين في قضايا الرأي وقضايا أمن الدولة.

مهند الساير يدعو الحكومة إلى سحب قرار تأجيل الاستجوابات

وشكك نواب المعارضة في دستورية إجراء تم التصويت عليه في البرلمان خلال مارس الماضي ويقضي بتأجيل الاستجوابات المقدمة، والمُزمع تقديمها إلى رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، إلى نهاية 2022.

ومهد أمير الكويت الأربعاء الطريق لإصدار عفو عن النواب المعنيين. وهي القضية التي شكلت لنواب المعارضة شرطا رئيسيا لإنهاء المواجهة المستمرة منذ أشهر مع الحكومة، والتي أصابت العمل التشريعي بالشلل.

عطف لا تفسروه ضعفا

وأعلن وزير شؤون الديوان الأميري أن أمير البلاد كلف رئيس مجلس الأمة ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء باقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض الكويتيين المحكومين في قضايا خلال فترات ماضية تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.

ولم يذكر البيان أي تفاصيل عن أولئك الذين سيشملهم العفو، لكنه ذكر أن هذا القرار يأتي بعد اطلاع الأمير على مناشدة ما يقارب أربعين نائبا من نواب البرلمان "وتأكيد حرصهم على التعاون وتحقيق الاستقرار السياسي".

وقال بيان وزير الديوان الأميري الذي بثته الوكالة الرسمية إن أمير الكويت قرر استخدام حقه الدستوري وفقا للمادة 75 من الدستور التي تسمح بالعفو عن العقوبة أو تخفيضها.

وكان نحو أربعين نائبا أصدروا الثلاثاء بيانا التمسوا فيه من أمير البلاد "الموافقة على البدء بأولى خطوات المصالحة الوطنية الشاملة بإقرار العفو عن أبناء الكويت المحكومين لرأي أو موقف سياسي".

وأكد البيان الذي تلاه النائب المعارض عبيد الوسمي نيابة عن زملائه في البرلمان أن "هذه الخطوة ستؤدي إلى استقرار سياسي دائم وقواعد سياسية جديدة وتعاون بناء بين الأطراف كافة في البرلمان وخارجه لفتح صفحة بيضاء لكويت جديدة".

وقبل الإعلان عن الإعداد لضوابط العفو وشروطها التقى أمير الكويت في اجتماعات تشاورية كلا من ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد ورئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد، كما التقى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، إضافة إلى وزير الدفاع الشيخ حمد العلي.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية "كونا" أن الشيخ نواف التقى كذلك وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، علاوة على وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي.

وقال النائب المعارض مهند الساير إن قرار الأمير "أفرح الشعب وأفرحنا، وهو بداية بصيص أمل أن يكون هناك تعاون (بين البرلمان والحكومة)".

وأضاف الساير أن "العفو بوابة من بوابات كثيرة تحقق الإصلاح. قد تكون بوابة صغيرة لكنها البوابة الأولى".

ودعا الحكومة إلى الالتزام بما أثاره النواب من قضايا في الفترة الماضية ومنها سحب الحكومة قرارَ تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها لرئيس الوزراء وأن يتبنى برنامجها الكثير من المقترحات التي قدمتها المعارضة في الفترة الماضية.

وشهدت الكويت عودة النائب السابق في مجلس الأمة ناصر الدويلة إلى البلاد قادما من تركيا، حيث كتب تغريدات على تويتر تدعم مسار المصالحة الوطنية الذي أرساه أمير البلاد.

وقال الدويلة في تغريدة له الأربعاء إن الكويت تنتظر العفو الأميري عن "المهجرين والمحكومين في قضايا سياسية وقضايا الرأي لتنتهي مرحلة مؤلمة مرت على الوطن ونطوي صفحة من الاختلاف والتنازع".

وتواجه الكويت مخاطر تتعلق بشح شديد في السيولة بعد أن تضررت ميزانيتها بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا لأن البرلمان المنتخب -الذي سيعود من عطلته الصيفية في السادس والعشرين من أكتوبر- لم يأذن للحكومة بالاقتراض.

وأدت الخلافات المستمرة والمأزق السياسية المتكررة على مدى عقود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت إلى إجراء تعديلات حكومية متتالية وحل البرلمان، وهو ما أعاق مشاريع الاستثمار والإصلاح الاقتصادي في البلاد التي شهدت عجزا قياسيا في ميزانيتها بلغت قيمته 35.5 مليار دولار.

واشنطن تدفع نحو تسوية إقليمية تشمل الملف اليمني

عدن – قالت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" إن الجهود الدبلوماسية الأميركية لوقف الحرب في اليمن والدفع باتجاه تسوية سياسية باتت أكثر وضوحا في الآونة الأخيرة في سياق صفقة إقليمية تشمل التوافق مع إيران حول الملف النووي.

وأشارت هذه المصادر إلى أن الكشف مؤخرا عن جولات من الحوار بين الرياض وطهران شجع الإدارة الأميركية على ربط تحركاتها الخاصة بالملف اليمني مع تلك المرتبطة بالحوار الجاري مع النظام الإيراني حول استئناف العمل بالاتفاق النووي، من خلال زيارات قام بها كل من المبعوثين الأميركيين لليمن وإيران إلى المنطقة وشملت الالتقاء بمسؤولين يمنيين وسعوديين.

وفي هذا السياق التقى وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك الأربعاء في العاصمة السعودية الرياض بالمبعوث الأميركي إلى إيران روبرت مالي.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية إن المبعوث الأميركي قدم لبن مبارك "إحاطة موجزة عن مستجدات المفاوضات التي تجريها الولايات المتحدة بشأن الملف النووي الإيراني والجهود المبذولة لاستئنافها، كما أكد على أهمية مواصلة وتعزيز الجهود لإنهاء الحرب وإحلال السلام في اليمن".

ونقلت الوكالة عن وزير الخارجية اليمني تحذيره خلال اللقاء مما اعتبره "الدور الخبيث الذي تلعبه إيران في اليمن والذي يهدد الاستقرار ويقوض أي فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية وسلام شامل وعادل في اليمن".

وشملت زيارات روبرت مالي كلا من الرياض وأبوظبي والدوحة، في إشارة واضحة إلى ارتباط أجندة الزيارة بملف الحرب في اليمن وبحث تداعياتها مع اللاعبين الإقليميين المؤثرين في الملف اليمني.

وتتزامن زيارة المبعوث الأميركي لإيران مع حراك دبلوماسي واسع يقوده المبعوث الأميركي لليمن تيم ليندركينغ الذي اختتم زيارته إلى المنطقة بلقاءات مع المسؤولين العمانيين في مسقط دارت محادثاتها حول الملف اليمني وقد وصفها بالمثمرة.

وترافقت زيارة ليندركينغ مع زيارة مماثلة قام بها المبعوث الأممي لليمن هانس غروندبرغ إلى العاصمة العمانية مسقط والتقى خلالها مسؤولين عُمانيين وممثلين عن الجماعة الحوثية وعن المجتمع الدولي، وتناولت محادثات هذه الزيارة بحسب المكتب الإعلامي للمبعوث الأممي "التطوّرات في اليمن وسبل المضي قدما للتوصل إلى حل سياسي شامل".

ويعتقد مراقبون للشأن اليمني أن الحراك الدبلوماسي الأممي والأميركي النشط في هذا التوقيت لا يتوافق مع حالة التصعيد العسكري الحوثي على الأرض، والتي تنذر بالمزيد من التوتر السياسي والعسكري في الأزمة اليمنية.

وأشار المراقبون إلى أن الرهانات الأميركية باتت تتجه نحو نتائج الحوار الذي يجري مع النظام الإيراني وتلويح طهران بورقة الحوثيين لانتزاع المزيد من المكاسب دون أي مؤشرات على تنازلات حقيقية يمكن أن يقدمها الحوثي على طاولة الحوار الغربي – الإيراني.

وفي تصريح لـ"العرب" اعتبر رئيس مركز فنار لبحوث السياسات عزت مصطفى أن "توظيف إيران أذرعها في المنطقة خلال المباحثات غير المباشرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن ملفها النووي، هو بمثابة ورقة ضغط قوية تستغلها طهران سواء نجحت مفاوضات دفعها إلى العودة للملفها النووي أو فشلت".

عزت مصطفى

التصعيد الحوثي بمأرب يساعد طهران في قضية الملف النووي

وعن ارتباط مسار المباحثات مع إيران بالملف اليمني أضاف مصطفى "لاحظنا في اليمن أن التصعيد العسكري الحوثي بمأرب وإطلاق المسيّرات والصواريخ الباليستية باتجاه السعودية يساعدان طهران كثيرا في قضية الملف النووي، إذ تربط من خلاله الصراع المحلي بالبعد الإقليمي والمساومة به على تحقيق الأهداف الدولية".

وحول طريقة التعاطي الأميركي مع الملف اليمني في سياق الرهان على عقد صفقة مع إيران تشمل عددا من الملفات الساخنة في المنطقة، لفت رئيس مركز فنار إلى أن "الإدارة الأميركية تسعى لعقد تسوية سياسية في اليمن تتلاءم مع طبيعة مفاوضاتها مع إيران بشأن الملف النووي، وهو ما ستستفيد منه ميليشيا الحوثي بشكل غير مباشر عبر الضغط الأميركي الذي سيمارس لصالحها".

دعم خليجي للبحرين في تحقيق توازنها المالي يحمل رسائل إلى قطر وإيران

المنامة – حصلت البحرين على تأكيدات جديدة من جانب السعودية والإمارات والكويت بالاستمرار في دعم برنامج توازنها المالي، وذلك عقب اجتماع لوزراء مالية الدول الأربع.

ويوجه هذا الدعم إشارات مباشرة إلى إيران وقطر بأن البحرين لا تقف وحيدة في مواجهة التهديدات والمساعي الرامية إلى زعزعة استقرارها، ولا في مواجهة احتياجاتها الاقتصادية.

وغابت قطر عن البرنامج الذي يقدم للبحرين شرائح دعم بقيمة 10 مليارات دولار من الدول الثلاث، استمرارا لقطيعة ما تزال تدفع الدوحة لشن حملة دعائية سياسية مكشوفة ضد المنامة في موازاة حملة التهديدات الإيرانية.

وعلى الرغم من أن "الأمن الخليجي"، في منظور الدول الأعضاء في مجلس التعاون، هو أمن يخص كل دولة من دوله على حدّ سواء، إلا أن معايير الشراكة الأمنية بالنسبة إلى الدوحة يمكنها أن تذهب إلى دعم طهران وأنقرة، ولكنها لا تصل إلى المنامة.

وتواجه البحرين أوضاعا اقتصادية صعبة منذ أن بدأت صادراتها النفطية في التراجع، إلى نحو 100 ألف برميل يوميا، ممّا يوفر عائدات تبلغ نحو 6 مليارات دولار سنويا فقط.

إلا أن برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى توفير التوازن المالي للبحرين كان لا بد وأن تتطلب جهدا تضامنيا من جانب دول المنطقة الأخرى، لاسيما وهي ترى أن إيران لم تكف عن توجيه التهديدات ودعم أعمال الشغب، أملا بزيادة مصاعب المنامة الاقتصادية.

واتخذت الحملة الدعائية، التي انطلقت من الدوحة، من الانتقادات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان ذريعة لها، للإعلان عن توجه يقبل المغامرة بتعرض أمن البحرين إلى مخاطر يمكن أن تكون جسيمة، وليست من دون ارتدادات خليجية.

وتعود أصول الخلاف بين البلدين إلى نزاع حدودي استمرت المعركة بشأنه لعشر سنوات ابتداء من العام 1991، وأنهته محكمة العدل الدولية في لاهاي في العام 2001، بأن أعطت المحكمة حق السيادة للبحرين على جزر "حوار" فيما أعطت قطر حق السيادة على "الزبارة" وحق مرور سفنها في المياه بين الجزر البحرينية. كما أقرت المحكمة بقاء قطعة "جرادة" تحت سيادة البحرين. ورفضت قطر القرار رغم أنه أصبح ملزما ونهائيا وغير قابل للاستئناف.

ولئن انتهى هذا الفصل القانوني بما كان يفترض أنه تسوية عادلة بين البلدين، فإن الفصل السياسي ظل مستمرا منذ ذلك الوقت حتى الآن.

وتتخذ إيران من خيار البحرين إقامة علاقات سلام مع إسرائيل ذريعة جديدة لتوجيه التهديدات.

وقالت الخارجية الإيرانية غداة افتتاح سفارة لإسرائيل في المنامة، في الثلاثين من سبتمبر الماضي، إنها لن تقبل أيّ وجود إسرائيلي على حدودها. بينما توعد الحرس الثوري الإيراني البحرين بـ"انتقام قاس من قبل المجاهدين الساعين لتحرير القدس ومن شعب هذا البلد المسلم الشامخ".

وتعد البحرين مقرا للأسطول البحري الأميركي الخامس، وهو ما يبدو وكأنه شوكة في خاصرة إيران، لاسيما وأن هذا الوجود يشكل عائقا أمام اعتداءات الزوارق البحرية الإيرانية.

والهدف الأساسي من وجود "برنامج التوازن المالي للبحرين"، الذي تدعمه السعودية والإمارات والكويت، هو توفير جسر مالي يسمح للمنامة بأن تحقق توازنا بين الإيرادات والمصروفات الحكومية وترشيد الإنفاق من دون أن يتأثر الإنفاق على جوانب الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية. وهو برنامج من المتوقع أن يحقق الهدف منه في العام 2024.

وحققت البحرين تقدما ملموسا عندما أعلنت في أغسطس أن عجز موازنة الحكومة بلغ 1.38 مليار دولار في النصف الأول من 2021 بانخفاض 35 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

إلا أن الطبيعة التضامنية ظلت هي الوجه الأهم من البرنامج. ويقول مراقبون إن تخلف الدوحة عن دعم هذا البرنامج ضار بها سياسيا ومعنويا أكثر مما هو ضار بالمنامة ماديا. أما إيران فإن تهديداتها أصبحت جزءا من طبيعة الواقع الذي يجري التعايش معه منذ عدة عقود.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1